الأمم المتحدة

E/AC.51/2000/L.8/Add.6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
24 August 2000
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الأربعون
٢١ ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٠ (الجزء الثاني)

مشروع التقرير

إضافة

المقرر: السيد أمجد حسين ب. سيال (باكستان)

تقرير وحدة التفتيش المشتركة

(البند ٥)

مشاركة وتعاون القطاع الخاص مع منظومة الأمم المتحدة

١ نظرت اللجنة في جلستها الرابعة والعشرين، المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ''مشاركة وتعاون القطاع الخاص مع منظومة الأمم المتحدة'' (A/54/700) وتعليقات لجنة التنسيق الإدارية عليه (A/54/700/Add.1).

٢ وعرض مفتش وحدة التفتيش المشتركة، فرانشيسكو ميزالاما، تقرير الوحدة وعرض ممثل الأمين العام تعليقات لجنة التنسيق الإدارية عليه. وأجاب المفتش وممثلو الأمين العام على الأسئلة التي أثيرت خلال النظر في التقرير.

المناقشة

٣ أُعرب عن الترحيب بإعداد التقرير في الوقت المناسب نظرا لأنه أعطى أول صورة شاملة متاحة عن موضوع ذي أهمية متنامية. ووصف التقرير بأنه زاخر بالمعلومات، وأشير بوجه خاص إلى فائدة المواد المرجعية التي تتضمنها مرافقه. وبالتالي فقد اعتبر أن التقرير يمثل

250800 250800 00-62000 (A)

إسهاما في إضفاء المزيد من الشفافية على مسألة تتسم حاليا بالأهمية وأنه يوضح غرض ونطاق المبادرات التي اتخذت مؤخرا في هذا الميدان. واعتبرت الوثيقة أيضا حفازة على التفكير، كما اتضح من المناقشة المستفيضة التي دارت في اللجنة بشأنها.

٤ وتم التأكيد على تنوع ولايات وأنشطة مختلف العناصر المكونة لمنظومة الأمم المتحدة. وصدرت ملاحظة مفادها أن من الضروري الحفاظ على القدر اللازم من المرونة وتفادي الإجراءات المفرطة في التشدد. بيد أنه شُدد على وجود مخاطر مصاحبة لتزايد الروابط مع القطاع الخاص. وذُكر أنه ينبغي توخي قدر كبير من الحذر لحماية نزاهة المنظمة واستقلالها ولتفادي تضارب المصالح والخضوع لنفوذ لا داعي له. ولوحظ أن من غير المرجح أن يتعاون القطاع الخاص مع الأمم المتحدة بدوافع قوامها الإيثار وحده. إلا أنه لوحظ أن بعضا من أنشطة القطاع الخاص يتفق مباشرة وأهداف الأمم المتحدة، وأشير بوجه خاص إلى مسألة استئصال الأمراض المتوطنة.

٥ وأُعرب عن القلق إزاء ما لوحظ من تزايد اعتماد مؤسسات الأمم المتحدة على الدعم المالي من القطاع الخاص، وهو ما اعتبر أمرا يتصل مباشرة بانخفاض الأرصدة الحكومية المتاحة للمساعدة الإنمائية. ولا ينبغي تعزيز التعاون مع القطاع الخاص بدون مشاركة لصيقة من الحكومات المعنية؛ وينبغي للهيئات الحكومية الدولية أن ترصد العملية بأكملها بعناية وأن تخضع العملية لرقابة حكومية دولية.

٦ وأُعرب عن الرأي بضرورة مواصلة التعاون المتنامي بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص داخل إطار محدد وبأهداف واضحة. وشُدد على الحاجة إلى إنشاء فريق عامل ليبحث المسألة بحثا متعمقا ويقدم توصيات للجمعية العامة. وفي هذا السياق، صدرت أيضا ملاحظة بأن الميثاق العالمي للأمين العام ينبغي أن يناقش في المنتدى الحكومي الدولي ذي الصلة. وينبغي للحكومات أن توفر التوجيه اللازم لجعل الميثاق العالمي متسقا مع السياسات الوطنية للدول الأعضاء.

الاستنتاجات والتوصيات

٧ لاحظت اللجنة أهمية موضوع التقرير وأهمية مناقشته في هذا الوقت.

٨ ينبغي أن يراعى في السعي من أجل التنمية العلاقات بين مؤسسات الأمم المتحدة والقطاع الخاص ما تتسم به الأمم المتحدة من نزاهة واستقلالية وطابع دولي. وركزت اللجنة على ضرورة أن يتفق التعاون مع القطاع الخاص تماما مع أنظمة وقواعد المنظمة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٩ رحبت اللجنة بتقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/54/700)، وأبدت الملاحظات التالية:

شددت اللجنة على ضرورة أن تقوم المنظمة بالنظر في وضع مبادئ توجيهية، عن طريق عملية حكومية دولية، بشأن العلاقات مع القطاع الخاص، وأن تسعى لكفالة اتساق السياسات في المنظومة بأسرها. وفي الوقت نفسه، أقرت اللجنة بتنوع ولايات وأنشطة مختلف مؤسسات المنظومة والحاجة إلى الحفاظ على قدر من المرونة.

١٠ وأوصت اللجنة بأن يقوم كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي باسترعاء انتباه مجالس الإدارة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن مشاركة القطاع الخاص وتعاونه مع منظومة الأمم المتحدة وإلى أهمية موضوع التقرير وأهمية مناقشته في هذا الوقت.

١١ كذلك أعربت اللجنة عن الرغبة في أن تحاط علما بما يطرأ من تطورات مستقبلا في هذه المسألة في المنظومة بأسرها.